

فان صدق عليه الوجود ايضا اي بان صدق عليها مع الوجود
الوصفي الوجود الثاني ايضا بان كانت ضرورية اود اتمية لان اذا
صدق الوجود بحسب الذات صدق الوجود بحسب الوصف من
غير عكس قوله تنعكس كلتي اي بالوجود الثاني اي تنعكس
كلية قوله ولا الى قوله البعض اي اذا لم يصدق عليها الا الوجود
الوصفي فقط بان كانت مشروطة او عينية فان كانت عامية
انعكست كلية بالوجود الوصفي بدون قيد وان كانت خاصة
انعكست كلية بالوجود الوصفي مع قيد الوجود في البعض
انتهى

قال القطب في شرح التسمية لا يقال اذا قلنا كل ج ب ان قوله لا يستلزم ان
يكون الشيء نفس ما ليس هو اقول هذه شبهة يتمسك بها في ابطال
الحمل بقوله اذا قلنا كل ج ب فاما ان يكون مفهوم ج حين
مفهوم ب او غيره فان كان مفهوم ج عين مفهوم ب لا يكون الحمل مبيها
كلية حمل في اللفظ دون المعنى اي حمل لفظ على لفظ لا على معنى
واحد ولا يعتد بالحمل ما لم يكن حمل في المعنى اي حمل معنى على معنى هذا
اذا كان عينه فاذا كان غيره امتنع ان يكون احدهما هو الاخر لا يستلزم
ان يكون الشيء نفس ما ليس هو فيحمل الحمل فيكون الحمل حمل قوله لا يجيب
والمحال اقول هذا جواب عن هذه الشبهة بالمعارضنة والمعارضنة
اقامة الدليل على خلاف ما اقامه الخصم فالخصم اقامه على ابطال
الحمل وحين اقيماه على ثبوت الحمل صحتهم فبراهنه المعارضنة
انا نقول للخصم قوله الحمل حمل دعوى وهذه الدعوى باطله لا يتم لها
على صحة الحمل اذ لو حملت في المحال على الحمل فيكون مدعا على بطلان
لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو حملت في المحال كان صفا
وباطلا وهو محال ثم ان الشارع القطب رد هذا الجواب لانه
لا يصح جوابا عن هذه المعارضنة الا اذا كان مدعى الخصم موقفا
والحال ان مدعى الخصم البت والمالقة بصدق ولو كانت
موجبها كما به قوله الانسان ليس بامر الانسان محمول شار

القطب

القطب الى هذا الرد بقوله ولما دل ان قوله ان جواب القطب
انخصه وهو قوله والحق في الجواب ان انخصه من التردد ان
مفهوم ب غير مفهوم ج ولا استلزامي بحمل ب على ج فهو محمول
موصاه وانما يكون الحمل محال لان المراد ان ج نفس بل المراد ان
ما صدق عليه ج من الافراد يصدق عليه ب والامرود
المطابق بحسب المفهوم فلو ان تصدق على ذات واحدة كصدق
الانسان والحيوان والماثل والمائش على ذات زيد هو هو
قال السيد في قوله تعالى على حياة القطب هذه فقيل قد سره
والخصم ان نقول الى قوله وهو باطل اقول هذا وارد من طرف الخصم
على الجواب الذي اجاب به القطب عن الشبهة وصرح بان الحق في
الجواب وهو ان يقول الخصم قد حملت مفهوم ب فهو محمول على ما
صدق عليه ج اقول هذا اشارة الى قوله الشارع القطب لما بين ان
المراد ما صدق عليه ج يصدق عليه ب وحين صدق الامرود
المتقاربة بحسب المفهوم على ذات واحدة فبشر القطب قول
السيد قد سره فالخصم متفجع على هذا تقرير قول السيد ان الذي
حملنا مفهوم ب بالحوالاة على ما صدق عليه ج فنقول ما صدق
عليه ج لما ان يكون عين مفهوم ب فلا يصح الحمل بحسب المعنى
لان الشيء لا يحمل على نفسه واما ان يكون ما صدق عليه ج غير
مفهوم ب فاذا حملنا احد هاتين الاخرين بلزوم الحكم بان احد
المعاريض هو الاخر وهو باطل بل تنقض وتضرب عن هذا
ونقول صدق مفهوم ج على ما مضى صدق محال ومفهوم
ج عليها وهي افراد ج فصدق مفهوم ج على افراد ج
ايضا محال لانهما اي افراد ج ومفهوم ج ان الحد فلا
صدق بحسب المعنى وان تعابرا لم يصح ان يقال احد هو
الآخر لا محلا قيدا ولا محلا اخصالا فقد تضمنت
الشبهة بسبب هذا الجواب الذي عمر القطب انه حق
وبين كونها تضمة عضت ان بعد ما لمز المحال من حمل

Copyrighted material